



الجلسة ٥٣٣٥

الثلاثاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

الرئيس: السير إمبر جونز باري ..... (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

الأعضاء: الاتحاد الروسي ..... السيد دنيسف  
الأرجنتين ..... السيد ميورال  
البرازيل ..... السيد ساردنبرغ  
بنن ..... السيد زنسو  
الجزائر ..... السيد بعلي  
جمهورية تنزانيا المتحدة ..... السيد منونغي  
الدانمرك ..... السيدة لوي  
رومانيا ..... السيد موتوك  
الصين ..... السيد وانغ غوانغيا  
فرنسا ..... السيد دلا سابلير  
الفلبين ..... السيد مركادو  
الولايات المتحدة الأمريكية ..... السيد بولتن  
اليابان ..... السيد كتاوكا  
اليونان ..... السيد فسيلاكيس

## جدول الأعمال

بناء السلام ما بعد الصراع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



افتُتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## بناء السلام بعد انتهاء الصراع

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتان S/2005/803 و S/2005/806، اللتان تتضمنان نصي مشروع القرارين المقدمين من الدانمرك وجمهورية تنزانيا المتحدة.

أفهم أن المجلس مستعد للمشروع في التصويت على مشروع القرارين المعروضين عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسوف أطرح مشروع القرارين للتصويت الآن، الواحد بعد الآخر.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سوف أطرح للتصويت أولا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2005/803.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البرازيل، بنن، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، رومانيا، الصين، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت

١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥).

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في

الوثيقة S/2005/806.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، بنن، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، رومانيا، الصين، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

الممتنعون:

الأرجنتين، البرازيل

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت

١٣ صوتا مؤيدا مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٦٤٦ (٢٠٠٥).

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام.

**السيد ساردنبرغ** (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):

تؤيد البرازيل بشدة إنشاء لجنة بناء السلام لسد الثغرة المؤسسية القائمة بين العمل الذي يستهدف حفظ السلام والأنشطة اللازمة لتوطيد السلم واستدامته. وخلال عضويتنا لفترة السنتين في مجلس الأمن، استرعى وفدي الاهتمام على نحو متواصل إلى ضرورة القيام بعمل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في حالات ما بعد انتهاء الصراع لكي يسير بشكل متواز مع جهود حفظ السلام. وما زلنا ملتزمين بذلك الرأي.

**السيد مايورال** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): اتخذ وفدي موقفاً بناءً جداً طوال عملية المفاوضات بشأن إنشاء لجنة بناء السلام التي أُقرت تـوا. ويود وفدي أن يكرر في ذلك الصدد دعمه للجنة. ونحن نثق بأنها ستكون هيئة إيجابية وأنها ستكون قادرة على تسوية مشكلات ما بعد انتهاء الصراع.

ومع ذلك، فإن إدخال أعضاء مجلس الأمن في تشكيل لجنة بناء السلام، على النحو الذي تقرر في القرار ١٦٤٦ (٢٠٠٥) أمر لا نستطيع أن نؤيده، نظراً لأن بلدي، الأرجنتين، قد دافع منذ إنشاء المنظمة عن المبدأ المميز المتعلق بالمساواة بين الدول على أساس من القانون، وعارض إنشاء امتيازات.

**السيد بعلي** (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): صوت وفدي مؤيداً للقرارين لأننا نعتقد أن لجنة بناء السلام ضرورية للمنظمة، وأنها ستقوم بدور جوهري في مساعدة البلدان الخارجة من الصراع على استعادة السلم والاستقرار.

وفي ما يتعلق على الأخص بالقرار الثاني المتخذ ١٦٤٦ (٢٠٠٥)، صوت وفدي مؤيداً بعد كثير من التردد. وببساطة شديدة، فالنص المعروض علينا لا يكاد يتماشى مع القرار الأول ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، وخاصة بشأن تمثيل أعضاء مجلس الأمن في لجنة بناء السلام.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس أنه في مكان آخر، كما نقول في المملكة المتحدة، اتخذ قرار بتوافق الآراء: في الجمعية العامة. وتوجد الآن رسمياً لجنة هي لجنة بناء السلام بعد إضفاء الطابع المؤسسي عليها من كلتا الهيئتين.

**السيد زنسو** (بنن) (تكلم بالفرنسية): صوتت بنن مؤيدة لمشروع القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، بشأن إنشاء لجنة

وتعتقد البرازيل أن القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥) ينطوي على خلل في التفاعل بين لجنة بناء السلام وبين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وليس هناك شك، طبقاً للميثاق، في أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. إلا أنه لدى ذكر أنشطة بناء السلام، كان ينبغي تخصيص دور أكبر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار، وخاصة في ضوء ما نسعى جاهدين لتحقيقه، وهو إيجاد مجلس اقتصادي واجتماعي فعال تم إصلاحه.

وفي رأينا، أن لجنة بناء السلام ينبغي أن تكون قادرة على أن تقرر برنامج عملها وأن تقدم توصيات ونصائح لأي هيئة وفقاً للضرورة. وينبغي ألا يفهم أنها ستكون جهازاً فرعياً لمجلس الأمن، وينبغي ألا تعمل على هذا الأساس.

ونحن نفهم من الفقرة الفرعية (هـ) من الفقرة ٤ من المنطوق تكوين فئة لإحداث التوازن الذي يستهدف تصحيح الخلل الجغرافي، الأمر الذي يتيح قدرة تمثيلية ومشروعية كبيرة للجنة. وينبغي أن يخضع تشكيل لجنة بناء السلام للتناوب، ويجب عدم تثبيت أعضاء دائمين في اللجنة.

وعلى الرغم من الشواغل التي أعربت عنها، فقد صوتت البرازيل مؤيدة لمشروع القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥) دعماً لتطلعات البلدان النامية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. فتلک البلدان ستستفيد من التنسيق الأكبر ومن إتاحة الموارد لأنشطة بناء السلام. ونحن نكرر التأكيد على التزامنا بلجنة بناء السلام.

ولقد امتنعت البرازيل عن التصويت على القرار ١٦٤٦ (٢٠٠٥) لأنه يتعد عن المبادئ المتفق عليها حالياً من الجمعية العامة ومجلس الأمن في القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، بشأن إنشاء لجنة بناء السلام.

السيد برنسيك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود الإشارة فحسب إلى أننا سنقوم بتعميم تعليل لتصويتنا كوثيقة من وثائق المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

بناء السلام. وقد فعلنا ذلك لأننا نؤيد تلك الهيئة ونؤيد ذلك القرار نصا وروحا.

ومع ذلك، نرى أنه من غير الملائم أن يُقدم هذا القرار في إطار عنوان البند الحالي من جدول الأعمال. ويرى وفدي أن القصد من إنشاء لجنة بناء السلام منع نشوب الصراع والتصدي لمسائل ما بعد الصراع. ولذلك، نعتقد أن عنوان بند جدول الأعمال هذا قد ينطوي على إخلال بتنفيذ الفقرة ١٢ (ج) من القرار.